



وزارة الاقتصاد والتجارة  
Ministry of Economy and Commerce

## التقارير الدورية

### التقارير الاقتصادية

تقرير قطاع الصناعات الكيماوية والمعدنية بقطر



## الصناعات الكيماوية والمعدنية، أصبحت تشكل دعامة للتنويع الاقتصادي

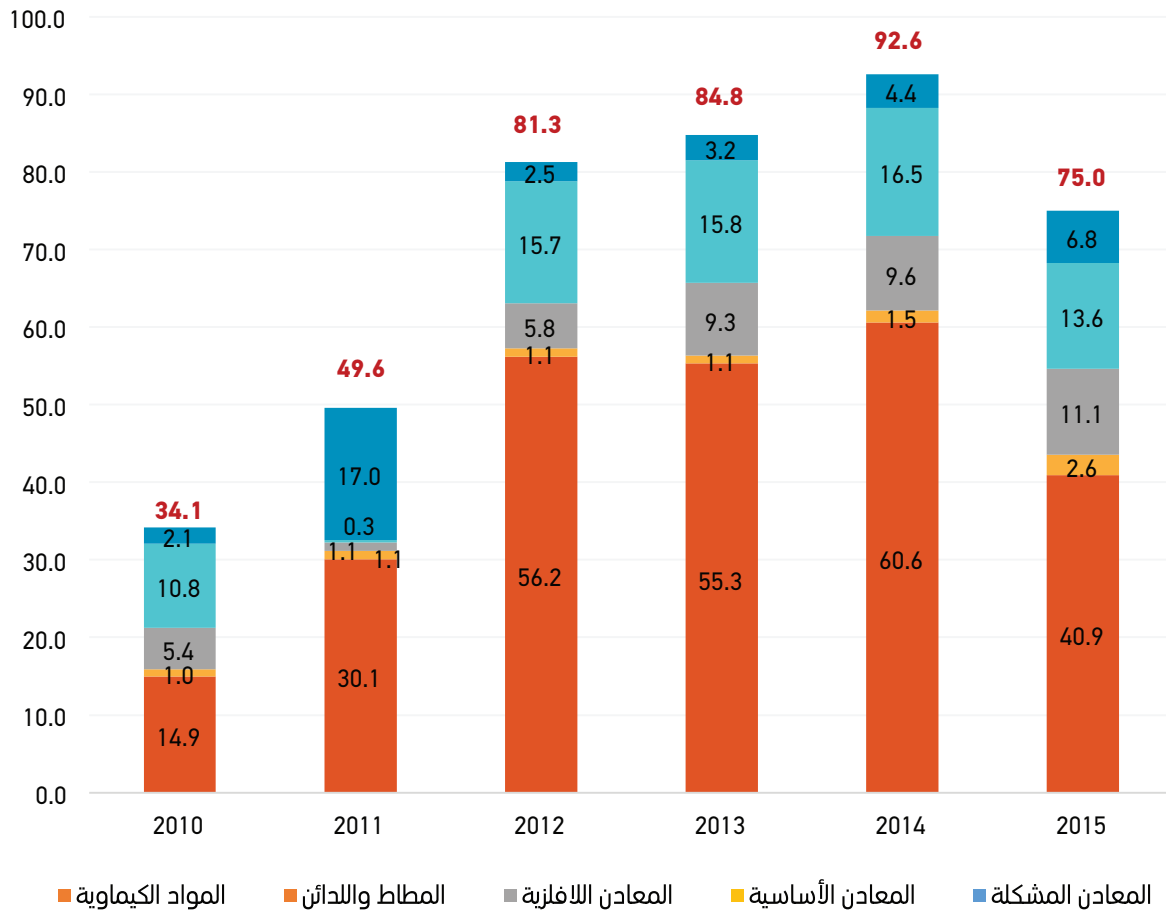
- \* 417 مليار ريال، إجمالي العوائد السنوية لنشاطات الصناعات الكيماوية والمعدنية خلال الفترة (2010 - 2015)
- \* الصناعات الكيماوية والمعدنية شهدت تحسنا في كفاءتها الإنتاجية وأصبحت تتطلب قدرا اقل من المستلزمات السلعية والخدمية
- \* الصناعات الكيماوية والمعدنية كانت اقل تأثرا بتقلبات أسعار الطاقة العالمية وأصبحت بالتالي تشكل دعامة للتنويع الاقتصادي

في إطار متابعتها لمسيرة التنويع الاقتصادي في دولة قطر، قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بإجراء دراسة تحليلية لرصد تطور قطاع الصناعات الكيماوية والمعدنية في قطر على مدار السنوات الأولى من العقد الحالي، أي خلال السنوات الأولى من عمر رؤية قطر 2030، على مدى قدرته في احتواء التبعات المترتبة على تقلبات أسعار الطاقة العالمية كونه يرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بقطاع النفط والغاز.

ففي بداياتها تشير الدراسة إلى ارتفاع قيمة السلع التي ينتجها القطاع بشكل ملحوظ خلال الفترة التي شملتها الدراسة، من نحو 34.5 مليار ريال في عام 2010 إلى نحو 92.6 مليار ومن ثم لتتخف إلى نحو 75 مليار في عام 2015، أي بمتوسط معدل نمو بلغ 21% سنويا.

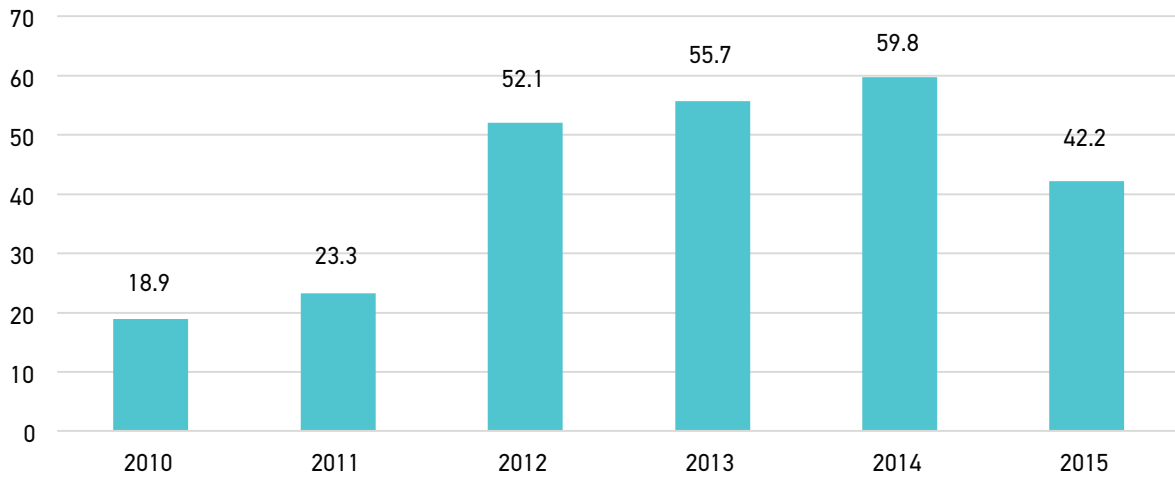
الصناعات الكيماوية والتي تعتمد بشكل أساسي على المصادر الهيدروكربونية، شكلت جانبا كبيرا من هذه المبيعات وبمعدل بلغ في المتوسط 60% خلال الفترة 2010-2015. كما يلي هذه الصناعات في الأهمية صناعة المعادن الأساسية التي شكلت بدورها نحو 17.7% من إجمالي مبيعات الصناعات الكيماوية والمعدنية واللدائن، فيما حلت الصناعات اللافلزية والتمثلة بشكل أساسي بالإسمنت والصناعات الزجاجية في المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في المبيعات السنوية لقطاع الصناعات الكيماوية والمعدنية واللدائن بمعدل بلغ 10.2% في المتوسط سنويا خلال الفترة نفسها.

تطور المبيعات السنوية للصناعات الكيماوية والمعدنية واللدائن (مليار ريال)



وبموازاة ذلك، فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه الصناعات بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها. فنحو 18.9 مليار ريال في عام 2010، تدرجياً إلى 59.8 مليار ريال في عام 2014، لتتخف إلى نحو 42.2 مليار ريال في العام 2015. وعليه، فقد بلغ متوسط نمو القيمة المضافة لهذه الصناعات نحو 26% سنوياً وهو معدل يزيد عن معدل نمو المبيعات. هذا بدوره يشير ضمناً إلى حدوث تحسن ملحوظ في هيكلية تكاليف هذه الصناعات وأسعار بيع منتجاتها النهائية، وذلك نظراً لارتفاع نمو المبيعات عن معدل نمو المستلزمات السلعية والخدمية، وهو ما فاض إلى نمو أكبر نسبياً في القيمة المضافة.

### تطور القيمة المضافة السنوية للصناعات الكيماوية والمعدنية واللدائن (مليار ريال)



ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من هذه التطورات، بحسب الوزارة، أهمية السير قدماً بسياسة التنويع الاقتصادي. فعلى الرغم من ارتباط هذه الصناعات بشكل وباخر بقطاعي النفط والغاز، إلا أن طبيعة السلع التي تنتجها مكنتها من الوقوف بدرجة أكثر صلابة أمام تقلبات أسواق النفط العالمية. ففي الوقت الذي نمت فيه القيمة المضافة الاسمية للقطاع النفطي والغاز بنحو 3.7% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015، حققت هذه الصناعات نمو اسمياً في قيمتها المضافة بلغ حوالي 26.4% سنوياً. وحتى خلال السنوات الأخيرة التي شهدت تراجعاً حاداً في الأسعار العالمية للمصادر التقليدية للطاقة، فقد استطاعت هذه الصناعات من احتواء جانب من هذه التحديات واستطاعت من النمو بنحو 7.2% في عام 2014 في الوقت الذي شهدت فيه القيمة المضافة الاسمية للقطاع النفطي تراجعاً بنحو 2.2%. وحتى في العام 2015 والذي شهد تراجعاً أكبر في القيمة الاسمية للقطاع النفطي بنحو 41.3%، تراجعت القيمة المضافة لهذه الصناعات بوتيرة أقل حداً بنحو 29.4%.

### معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الاسمية (%)

